وزارة الزراعة
ووزيرها الحالى
معالى فؤاد سراج الدين باشا

[وجه حضرة مندوب مجلة المصور أسئلة هامة إلى سعادة الزميل المحترم محمود توفيق حفناوى بك وزير الزراعة الأسبق أجاب عليها بما يلى :]

١ — الوزارة أم الزراعة الحرة وأيهما تفضل فى خدمة البلاد ؟

— إننى أفضل الوزارة على الزراعة وعلى أى عمل آخر لا لما يحيط بها من وجاهة المنصب وأبهته ، بل لأن الوزارة تهيء للذين يريدون أن يخدموا وطنهم القدرة على تنفيذ ما يرغبون تنفيذه من مشروعات نافعة وتتيح لهم فرصة لا تتاح فى غيرها لتحقيق الإصلاح العام ، والعمل لتقدم الأمة ورفعة شأنها .

ولقد عنيت بعدة مشروعات يسرنى أن الوزراء الذين تولوا وزارة الزراعة بعدى أولوها عنايتهم واهتمامهم ، وساروا فى تنفيذها بروح طيبة متوخين المصلحة العامة دون أى اعتبار آخر . وهذا مبدأ جديد يخالف ما كان متبعاً فى الماضى من أن الوزير الحالى يلغى أعمال الوزراء السابقين أو يهملها ، مما كان يعرقل الوزارات ويضر بمصلحة البلاد ، ويؤخر حركة الإصلاح فيها .

٢ — وما رأيكم فى معالى وزير الزراعة الحالى فؤاد سراج الدين باشا وما يقوم به من مشروعات ؟

— يسرنى أن أقول لكم إن وزير الزراعة الحالى من أكفأ الوزراء الذين تولوا هذه الوزارة . وهو إلى جانب كفاءته الشخصية وثقافته العلمية مارس الزراعة العملية ونجح فيها نجاحاً كبيراً . ولا شك عندى أنه لو أتيحت له الفرصة وطالت مدة توليه لهذه الوزارة لأمكنه أن ينهض بالزراعة المصرية ، ويؤدى إليها خدمات جليلة للبلاد ، فهناك عدة مشروعات زراعية يسرنى أننى علمت أنه مهتم بها اهتماماً

كبيراً ، كالتوسع فى توزيع البذور المنتقاة ، وهى أجود فى الصنف من البذور العادية ، وتعطى محصولا أوفر ، فتزداد الثروة العامة ، وكتنمية الثروة الحيوانية بالإكثار من تربية الحيوانات فى أنحاء القطر ، والاستفادة من القمامات باستخراج السماد خصوصاً فى هذا الوقت العصيب الذى يتعذر فيه الحصول على الأسمدة الكيماوية .

وإنى أحمد لوزير الزراعة الحالى عنايته بالإكثار من زراعة النخيل والأشجار الخشبية ، فمصر فى حاجة ماسة إلى الأخشاب التى تستعملها فى حاجاتها الضرورية خصوصاً فى الظروف الحاضرة . ولو أن البلاد اتعظت مما حدث أثناء الحرب الكبرى الماضية ، واهتمت بزراعة الأشجار منذ ذلك الحين لكان لدينا الآن كميات وافرة من الأخشاب تسد حاجاتها الضرورية للنجارة والوقود بدلا مما تعانيه من الضيق الحالى فى هذه الحرب التى انقطع فيها ورود الأخشاب إلى مصر ، وارتفعت أثمانها .

أما النخيل فعندنا منه أصناف طيبة ، ولكنها قليلة بالنسبة لصلاحية التربة المصرية لزراعتها ، وعدم منافسة البلاد الأجنبية لنا فى هذا الصنف . لأن البلاد التى تزرعه قليلة محدودة ، وهى ليست كالقطر المصرى فى الثروة المالية والقدرة على الاستغلال الزراعى والتجارى . فلو كنا عنينا بالإكثار من النخيل العناية الكافية لأمكننا أن نكفى حاجاتنا من البلح ونصدره إلى البلاد الأخرى بدلا من أن نستورد منها كميات كبيرة كل عام .

٣ — وماذا تريدون من وزير الزراعة الحالى لخدمة المصلحة العامة ؟

— أريد من وزير الزراعة الحالى — علاوة على عنايته بالتوسع فى توزيع البذور المنتقاة وتنمية الحيوانات الممتازة — أن يعنى عناية خاصة بنشر الصناعات الزراعية ، وإنشاء معامل الألبان ومستخرجاتها ، فنحن فى بلد زراعى نستطيع أن ننتفع بمنتجاته الزراعية فى الصناعة . فنصنع منها كثيراً مما يرد إلينا من الخارج . ومن العار أن نشترى جبناً وزبداً وسمناً ولبناً وما يستخرج منه من البلاد الأجنبية ، كما أنه من العار أن نستورد منها الفاكهة الطازجة والمجففة والأشربة المستخرجة صناعياً من المنتجات الزراعية ، مع أننا لو عنينا بهذه الصناعات لأمكننا أن نستغنى عن غيرنا ، ونصدر إليه من بلادنا كميات كبيرة .

أما معامل الألبان فأعتقد أن وزير الزراعة الحالى من أدرى الناس بفوائدها

خصوصاً لمدينة كالقاهرة ، يبلغ سكانها أكثر من مليون نفس ، وما زال موردها من اللبن يأتى فى صفائح قذرة فوهتها مسدودة بالحشائش ، ومعرضة للتلوث بمختلف الميكروبات الضارة التى تسبب انتشار الأمراض المعدية .

وبينما نرى هذه الحال فى مدينة كبيرة كالقاهرة ، نرى أن لندن — ويبلغ سكانها ستة ملايين نفس — تقوم فيها شركة واحدة مسئولة أمام الحكومة بتوزيع اللبن ومنتجاته ، ولست أقول بتأليف شركة لتوزيع الألبان كهذه الشركة ، بل أرى أن تقوم وزارة الزراعة بإنشاء معامل الألبان وبخاصة فى المدن الكبيرة ، لأننى من الذين يرون أن الأعمال العامة يجب أن تقوم بها الحكومات ليعود نفعها على المجموع دون أن يحتكرها أفراد أو شركات .

٤ — وما رأيكم فى زراعة القطن فى الوقت الحاضر ، وهل من المصلحة الاستعاضة عنه بأنواع أخرى ؟

— من مصلحة مصر الاقلال من زراعة القطن فى الوقت الحاضر ، لصعوبة تصديره إلى الخارج ، لأننا فى أشد الحاجة الآن إلى زراعة المواد الغذائية ، ولا خوف من زيادتها عن حاجاتنا ، فإن هناك بلاداً كثيرة تريد أن نبيعها ما يفيض من هذه المواد كفلسطين وسورية وتركيا وغيرها من البلاد المجاورة والتى يمكن التصدير اليها بسهولة . وما دامت الحرب قائمة فيجب أن نكثر من زراعة المواد الغذائية بقدر الامكان .

. . .

مشروعات الوزارة وتشريعاتها *

مشروعات الوزارة — لقد حققت الوزارة — وما تزال — كثيراً من المشروعات التى وضعتها وزارة الشعب وذكرها رفعة الرئيس الجليل فى خطاب العرش لتحسين حال الفلاح والزراعة — ولن يتسع الوقت لذكر كل ما تقوم به الوزارة فى هذا السبيل . فلنقصر الحديث إذن على أهم تلك المشروعات دون شرح أو تطويل :

حقول نموذجية — أنشأت الوزارة نحو ٣٥ حقلا نموذجياً فى مختلف المديريات ليمكن لفلاحى تلك المناطق أن يحتذوا حذو ما تتبعه فيها من أساليب الزراعة ، على

* من حديث لمعالى فؤاد سراج الدين باشا مع حضرة مندوب جريدة المصرى .

أن يصبح عددها ٥٠ حقلا فى الزراعة الشتوية التالية . . وهى فضلا عن ذكرها بخطاب العرش إحدى الرغبات التى أبديت فى الاجتماع الزراعى الأخير ، كوسيلة لنشر أحدث طرق الفلاحة وأكثرها ربحاً للفلاح .

توزيع البذور المنتقاة — وقد توسعت الوزارة فى توزيع البذور المنتقاة لضمان تموين أكبر عدد ممكن من الزراع بالتقاوى النقية وعلى الخصوص الحبوب والغلال مما تحتاج إليه البلاد فى الظروف الحاضرة بأثمان لا تتعدى نفقات إنتاجها .

ولتشجيع صغار الزراع على اقتناء التقاوى الجيدة اعتزمت الوزارة استبدال التقاوى الرديئة التى تستعملها هذه الفئة من المزارعين بمثلها من النوع الممتاز مع تحمل الوزارة الفرق بين الصنفين .

وكذلك أخذت الوزارة منذ عهد قريب فى إكثار بذور الخضروات وبيعها للزراع بأثمان معقولة لا عنت فيها ولا إرهاق ، وخصوصاً بعد أن ظهرت حاجة البلاد الماسة إلى زراعتها والإكثار منها .

تنمية الثروة الحيوانية — هذا وقد عنينا بتنمية الثروة الحيوانية فى البلاد لسد حاجة السكان من اللحوم بمختلف الطرق والوسائل ، فمن قوانين تبييح الاستيراد وتحد من الاستهلاك إلى تشريعات لمكافأة أصحاب معامل التفريخ التى تنتج أكثر من العام السابق .

وأنشأت الوزارة محطة لإرشاد الأهالى لتربية السلالات الممتازة من الطيور — بالدقى — والوزارة على استعداد لأن تمنح كل من ينشىء معملا للتفريخ مكافأة قدرها خمسة جنيهات حتى نستطيع أن نزيد من الإنتاج مما يخفف أزمة التموين .

وبهذه المناسبة يمكن أن نفى ما أشارت إليه بعض الصحف من وجود أى خطر من جراء إباحة ذبح اللحوم طول شهر رمضان ، فلدينا بحمد الله منها ما يكفى حاجة البلاد بالقيود الموجودة الآن .

استخراج السماد من القمامة — ونظراً لقلة ما يوجد من الأسمدة الكيماوية فى هذه الظروف فقد أخذت الوزارة فى تنفيذ مشروع تحويل القمامة والفضلات إلى سماد عضوى يحل محلها فبدأت المجالس البلدية والمحلية والقروية تعمل جدياً فى

هذا الصدد تحت إشراف قسم الكيمياء بالوزارة ، ولا شك فى أن هذه بداءة يجب أن يسير الزراع على غرارها فى تحويل الفضلات بمزارعهم إلى سماد عضوى يستعيضون به عن قلة ما يوجد من السماد الكيماوى » .

صوامع للغلال ووحدات بيطرية — هذا وقد تم إنشاء عدد غير قليل من صوامع الغلال لتخزين الحبوب تخزيناً يبعدها عن التلف وستحفظ الوزارة بها فى القريب كمية من القمح الجيد تكفى لتقاوى العام المقبل .

وكذلك أنشأنا خمس وحدات بيطرية ثابتة ألحق بكل منها مستشفى بيطرى تجرى فيه المزارعون علاج مواشيهم بالمجان ، وسلخانة ، ومقلب للفضلات . والأمل معقود فى أن تعمم هذه الوحدات عما قريب فى جميع مراكز القطر .

الأشجار الخشبية والنخيل — « والوزارة جادة فى تنفيذ مشروع الإكثار من زراعة الأشجار الخشبية وفسائل النخيل ؛ الأمر الذى يدعو إلى الارتياح مما ستجنيه البلاد عما قريب من توفير ما يلزمها من الأخشاب ، واستغلال ناحية مفيدة من نواحى الثروة فيها .

النطاط والتسمم الدموى — وقد ظهرت حشرة النطاط هذا العام بحالة لم تعهد منذ عشرات السنين فهددت كثيراً من المحاصيل الزراعية لا سيما التى تحتاج إليها البلاد فى التموين . وقد عمدت الوزارة إلى استصدار أمر عسكرى لمقاومة هذه الآفة اجبارياً وذلك لما شاهدته من أن كثيراً من المزارعين لا يعنون بمقاومتها فى مزارعهم فتنتقل إلى ما يجاورها ، وقد طلبت الوزارة فتح اعتماد بمبلغ ٢٠ ألف جنيه لهذا الغرض ، وقامت بإجراء المقاومة الاجبارية فى المديريات الشمالية ، بعد أن انتدبت لذلك الموظفين اللازمين وبهذا تمكنت الوزارة من القضاء على هذه الآفة وتجنيب المحاصيل خطرها الداهم .

وعمدت الوزارة إلى وضع سياسية ثابتة لمقاومة هذه الآفة فى بدء تكوينها فى السنين القادمة بطريقة تكفل عدم حدوث أى ضرر للزروعات .

وأما عن مرض التسمم الدموى فقد ظهر هذا العام بشكل أخطر من ذى قبل

ويعزى ذلك إلى كثرة الماشية التى ترد من السودان وغيره لسد حاجة الجيوش الموجودة بالبلاد — إذ أن كثيراً من هذه المواشى كان مصاباً بهذا المرض .

وحفظاً للثروة الحيوانية فى البلاد اعتمدت الوزارة مبلغ عشرة آلاف جنيه لمقاومة هذا المرض ، وقد تم تلقيح ما يقرب من نصف مليون رأس من الماشية الكبيرة بالمصل الواقى حتى الآن وتبذل الوزارة مجهوداً كبيراً حتى يتم تلقيح حوالى مليونى رأس من المواشى فى أقصر وقت .

التشريعات الزراعية — واستصدرت الوزارة كثيراً من التشريعات التى رأت فيها تحقيقاً لمصلحة البلاد من الناحية الزراعية وأهمها قانون تحديد مساحة القمح والشعير فى السنة الزراعية المقبلة فقد ضمنت البلاد بهذا التشريع توفير قوتها الضرورى وأصبحنا فى أمن من تكرر أزمات التموين التى قاست منها البلاد فى هذا العام كثيراً .

. . .

وبالجملة فالوزارة جادة فى تنفيذ ما تراه من المشروعات والإصلاحات كفيلا بترقية الزراعة وإسعاد الفلاح .

زراعة القمح فى الموسم الجديد

والصعوبات التى قد تعترضها*

قابل مندوبنا فى وزارة الزراعة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة وتحدث إلى معاليه عن الصعوبات التى قد تعترض زراعة القمح فى الموسم الجديد من الناحيتين الاقتصادية والزراعية ، والوسائل التى يمكن التغلب بها على هذه الصعوبات فدار الحديث بينهما على الصورة الآتية :

— ما هى السياسة التى تنوى الوزارة اتباعها فى زراعة القمح للموسم القادم وما مقدار المساحة التى حتمت زراعتها من هذا المحصول ؟

— سياسة الوزارة تتمشى مع القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتعيين المساحة التى تزرع قمحاً وشعيراً والوارد به أن القطر المصرى قسم إلى قسمين :

* حديث لصاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة مع مندوب جريدة البلاغ .

الأول يزرع ٤٥ فى المائة من مجموع الأراضى التى فى حيازة كل زارع فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى على ألا تقل نسبة ما يزرع قمحاً عن ٢٠ ٪

والثانى يزرع ستين فى المائة من مجموع الأراضى التى فى حيازة كل زارع فى باقى جهات القطر بحيث لا تقل نسبة ما يزرع قمحاً عن خمسين فى المائة من المجموع المذكور .

أما فى مناطق الحياض التى تروى رياً صيفياً فيزرع ستون فى المائة منها على الأقل حبوباً بحيث لا تقل نسبة ما يزرع قمحاً عن أربعين فى المائة على أن تنسب المساحة الواجب زراعتها قمحاً وشعيراً إلى مجموع الأراضى التى تكون فى حيازة المزارع بما فى ذلك الأراضى المشغولة بالمساقى والمصارف والجسور والسكك الحديدية والمسالك والأجران والمساكن والمخازن على ألا يدخل فى حساب ذلك المجموع ما يلى :

(ا) الأراضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صدور القانون المشار إليه سواء أكانت قابلة للزراعة أم غير قابلة لها ، وكذلك الأراضى الخاضعة لعوائد الأملاك المبنية .

(ب) الأراضى المزروعة قصباً فى مديريات المنيا وأسيوط وأسوان .

(ج) الأراضى المشغولة بالنخيل والبساتين .

(د) الأراضى المشغولة بزراعة البطاطس أو الحمص أو الخضروات الشتوية .

أما المساحة التى ستزرع قمحاً فهى حوالى مليونين من الأفدنة كما أن التى ستزرع شعيراً حوالى ثمانماية ألف فدان .

— هل هناك صعوبات يحتمل أن تعترض زراعة هذه المساحة من القمح والشعير فى الموسم القادم ؟

— نعم توجد صعوبات ولكن يمكن التغلب عليها إذا ساهم الزراع فى تذليلها ، وهذه الصعوبات ناشئة عن عوامل أهمها الضرورة التى دعت إلى الحد من زراعة القطن والإكثار من زراعة الأرز والذرة ، وكذلك التوسع فى زراعة القمح هذا العام بعد زراعة الذرة مع قصر الوقت اللازم لتجهيز الأرض وزراعتها فى الوقت

المناسب وأخيراً قلة الأسمدة الكيماوية المنتظر توزيعها لتسميد القمح ، والضغط على الآلات الزراعية اللازمة لزراعة هذه المساحات الكبيرة .

ومن العوامل أيضاً أن جزءاً كبيراً من المساحة التى كانت تزرع قمحاً كان يلى القطن وفى هذه الحالة كانت الأرض تسمح بالزراعة المبكرة وكانت خصوبتها أنسب لإنتاج القمح ولكن بمناسبة الحد من زراعة القطن والكثرة فى زراعة الذرة وجدت صعوبات أمام الزراع فى تجهيز أراضيهم وزراعتها فى الوقت المناسب ، فإذا أراد المزارع أن ينتج محصولا جيداً من القمح وجب عليه أن يزرع المساحة جميعها التى تلى القطن قمحاً ثم يتبع ذلك بزراعة الأرض التى زرعت ذرة وكانت قبل هذا المحصول منزرعة برسيما أو فولا أو محصولا بقولياً كاللوبيا مثلا .

أما الأرض التى كانت منزرعة قمحاً واقتضى الأمر زراعتها ثانية بالقمح فهى التى قد تسبب بعض الصعوبات وفى جميع الحالات يجب على المزارع ألا يزرع قمحه متأخراً خوفاً من إصابته بمرض الصدأ إذا كان من نوع الهندى أو مبروك ، ولهذا السبب قررت الوزارة زراعة القمح البلدى فى جزء من المناطق الشمالية التى تشتد فيها الإصابة بمرض الصدأ حتى لا يتأثر المحصول بهذا المرض بسبب مناعة القمح البلدى ضده .

ولإنتاج محصول لا بأس به فى الأرض التى زرعت ذرة سواء كان ذلك بعد برسيم أو قمح تقسم الأرض على حسب قابليتها للزراعة بطريقة التعفير أو « الحراتى » ففى حالة الزراعة بطريقة التعفير يجب على المزارع ألا يحرث أرضه وهى رطبة ولذلك يمتنع عن الرى المتأخر للذرة حتى تكون الأرض قابلة للحرث وهى جافة جفافاً مناسباً لكى لا يتأثر الجزء الأسفل للتربة من ضغط المحراث ويسبب رداءة فى نمو القمح عند أول تطوره .

وبما أن القمح يتأثر كثيراً إذا كانت رية الزراعة غزيرة أو غير محكمة فيجب على المزارع أن يقسم أرضه إلى أحواض صغيرة متساوية الارتفاع فى داخلها حتى لا تركد المياه فى بعض أجزائها بجوار (البتون) وأن تكون الرية خفيفة .

أما فى حالة الزراعة « الحراتى » وهى طريقة مستعملة فى الأراضى الكثيرة الحشائش أو التى تتطلب مدة طويلة لجفافها بسبب طبيعة تربتها فإنه يجب أن تكون الأرض فى حالة رطوبة مناسبة وأن يوضع من التقاوى أكثر مما يوضع فى العفير ،

وألا يكون الحرث عميقاً خوفاً من تغطية البذور بغطاء ثقيل يحول دون إنباتها أو تأخير ظهوره .

ومن المهم ذكره أن مرض الحميرة اللوائى يزداد فى القمح الهندى ومبروك إذا زرع بطريقة « الحراتى » ففى حالة وجود هذا المرض منتشراً يجب زراعة هذه الحقول بطريقة العفير .

أما فى حالة الأرض التى كانت منزرعة قمحاً فى الموسم الحالى ويضطر إلى زراعتها حبوباً ثانياً فيجب أن يزرع منها القدار المطلوب زراعته بالشعير لأنه يقاوم مرض الصدأ ولا يتأثر من التأخير فى الزراعة مثل القمح .

وهناك صعوبة أخرى تقع فى حالة اضطرار الزارع إلى زراعة القمح بعد أرز ولتلافى هذه الصعوبة يجب أن يؤخذ من أراضى الأرز التى زرعت مبكراً لزراعة الحبوب وأن تحرث وهى جافة نسبياً ، ويحسن أن يكون الحرث بآلات ميكانيكية لصعوبة حرثها بالماشية وأن تكسر حتى تزول الكتل الكبيرة ثم تحرث ثانية إذا أمكن بعد وقت كاف لتجفيف تربة الأرض بين الحرثتين وأن تخصص لزراعة الشعير لأن ذلك أفضل من تخصيصها لزراعة القمح .

وبما أن مساحة الحبوب زادت بنسبة غير قليلة بالقياس للأعوام الماضية فسينشأ عن ذلك ضغط كبير على الآلات الزراعية ، ففى هذه الحالة يجب على كل مزارع من الآن أن يجهز ما تحتاجه أرضه من الآلات الزراعية لزراعة هذا المحصول فى الوقت المناسب لأن التأخير فى زراعة القمح على وجه خاص يسبب أضراراً جسيمة وخصوصاً بسبب مرض الصدأ فى القمح الهندى ومبروك والحرارة الجوية التى قد تحصل قبيل طور النضج ، وهذا من أهم الأسباب التى تعزز ضرورة الزراعة البدرية .

— ما هو العلاج الذى تنوى الوزارة القيام به للتغلب على هذه الصعوبات ؟

العلاج هو اتباع النصائح سالفة الذكر مع زراعة القمح البلدى فى المناطق التى يخشى عليها من مرض الصدأ ، وفى هذه الحالة تنصح الوزارة بزراعة القمح (البلدى ١١٦) أما فى زراعة الشعير فلدى الوزارة نوع منه جيد وهو (بلدى ١٦) على أن يراعى التسميد فى الوقت المناسب وأن يلجأ المزارع إلى إرشادات الوزارة حتى يتفادى ما قد يحصل من الصعوبات .

الزراعة والصناعات الزراعيـــــة *

تسألونني ما هي حال الزراعة في مصر بعد الحرب ، وهـذا سؤال يجب أن يعنى به كل مصري ، لأنه إذا لم يكن زارعاً فهو يعتمد على الزراعة في كثير من حاجاته وهذه الحرب صراع بين أنظمة اقتصادية ، تمتزج بالعقائد والمبادئ والآراء ولكنها تتكشف في النهاية عن كفاح اقتصادي في سبيل البقاء والتفوق .

والرأي السائد عن مصر أنها بلاد زراعية غريبة عن الصناعة ، ولكن هـذه الحقيقة لن تدوم طويلا لو استمر ازدهار الصناعة وتقدمها في مصر بهذه الخطوات الجبارة . فأنت ترى المصانع والمعامل تنشأ كل يوم . وترى عـدد الصناع والعمال في ازدياد مطرد .

ولا موجب للدهشة في هـذا . فإن الصناعة مصدر للثروات الضخمة والأرباح الوفيرة . ثم جاءت الحرب فعززت مركز الصناعة وخصوصاً في مصر وذلك لحاجة الناس إلى الاستعاضة بما تنتجه الصناعة المصرية عما كان يرد من الخارج وامتنع لصعوبة الاستيراد .

وقد أفادت هـذه الظروف الصناعة في مصر ، حيث انعدمت المنافسة الخارجية ولا ريب أن ذلك يعينها على الرواج ويثبت أقدامها في السوق .

أما الزراعة فبقيت حيث هي ، كما تركها لنا الأجداد ، لم تساير النهضة الصناعية في تطورها ، فلا يزال كثير من المزارعين يتبعون الطرق الأولى التي كان يتبعها قدماء المصريين منذ آلاف السنين .

وكانت بلادنا وقليل غيرها يحتكر زراعة القطن وهو عماد ثروتها ، أما الآن فقد انتشرت زراعته في كثير من أنحاء العالم ، فماذا عسى أن يحدث بعـد الحرب لو استمرت الحال على هذا المنوال ؟

لا شك أن المستقبل في مصر للصناعة ، وقد تحتل الزراعة المكان الثاني ، لذلك أعتقد أن من واجبنا نحن الفلاحين أن نحتاط من الآن لمواجهة هـذه الحالة ، وأن نستغل هذه النهضة الصناعية كزارعين ، وذلك بالإكثار من الصناعات الزراعية

* من حديث لمعالي وزير الزراعة فؤاد سراج الدين باشا مع مندوب مجلة الاثنين .

وإنى أومن بنجاح هذه الصناعات فى مصر ، ولا أشك لحظة فى أننا نحن الفلاحين إذا لم نهيج هـذا الطريق فسوف تغلبنا الصـناعة على أمرنا ، ونظل حيث نحن كما كانت مصر منذ مئات السنين ، نزرع القطن والقمح والأرز ونبيعها بأسعار لا تكاد تفى بتكاليف إنتاجها .

أما الصناعات الزراعيـة فإنها سوف تبعث النشاط الاقتصادى الزراعى وتكسب مصر قوة تموين نفسها فى كثير من النواحى التى تعتمد فى تموينها على ما يرد من الخارج ، فضلا عن الأرباح الكثيرة التى تعود علينا .

وحسبك أن تعلم أن مصر تستورد من الخارج من منتجات الألبان ما يزيد على مليون جنيه فى العام ، على حين أنها قادرة على صنع كل هذه المنتجات .

لقد جربت وزارة الزراعة مثلا صـنع « الجبنة الرومى » فنجحت فى صناعتها نجاحاً منقطع النظير ، حتى إننى اضطررت أن أصـدر أمراً بألا يباع للفرد الواحـد أكثر من قرص واحد ، وذلك بسبب الإقبال الشديد عليها .

وقس على ذلك بقية الصناعات الزراعية التى يجب أن تسود مصر بعـد الحرب ، وميدانها أمامنا فسيح ، فصناعة الفواكه واللحوم المحفوظة والطماطم وغيرها ميسورة ومكفولة النجاح .

وإنى أعتقد أن كبار الملاك عندنا قادرون على أن يوجدوا الصناعات الزراعيـة فى مصر ، ولـكن تنقصهم الرغبة فى ذلك ، والإيمان بمزايا هذه الصناعات ، ولـكنى على يقين من أن اليوم الذى يقتنعون فيه بضرورة استثمار أموالهم فى هذه النواحى لن يكون بعيداً .

ووزارة الزراعة تولى هـذا الموضوع فى الوقت الحاضر اهتماماً كبيراً وعناية عظيمة ، وستلمس البلاد قريباً أثر هذه العناية .

تنمية العلاقات بين مصر والسودان*

قابل مندوبنا فى وزارة الزراعة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزيرها وسأله عن نصيب الوزارة فى تنمية العـلاقات بين مصر والسودان فأجاب معاليـه بما يأتى قال :

---

* من حديث معالى وزير الزراعة فؤاد سراج الدين باشا مع حضرة مندوب جريدة البلاغ .

المسائل الزراعيـة الهامة بين القطرين كانت دائماً موضع اهتمام وزارة الزراعة لا سيما ما يتصل منها بالأبحاث البيطرية وغيرها ، وقد شكلت من أجلها لجان لبحث ما طرأ من موضوعات فى هـــذا الشأن ، وبمناسبة رغبـة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة فى تنمية العلاقات بين مصر والسودان أجملت وزارة الزراعة رغبتها فى تدعيم العلاقات الزراعية بينهما فيما يلى :

١ — إيفاد منـدوب زراعى من بين موظفيها الفنيين يلحق بمكتب الخبير الاقتصادى فى السودان ليعاونه فى الأبحاث الزراعية ودراسة شؤونها فى أنحاء السودان*

٢ — إيفاد بعوث علمية فنية من بين موظفى هذه الوزارة للدراسة والاستطلاع على أساس برنامج يوضع لها بالاتفاق بين الوزارة ومكتب الخبير الاقتصادى لمصر فى السودان بعد الاستئناس بآراء الخبراء الزراعيين فى حكومة السودان .

٣ — إرسال مجموعات كاملة من كافة المطبوعات التى أصدرتها وتصدرها وزارة الزراعة إلى مكتب الخبير الاقتصادى لمصر فى السودان ، وكذا عدد كاف من المطبوعات العامة التى تصدرها وتوزعها بالمجان وتخير الأفلام السينمائية مما تعده هذه الوزارة للعرض فى السودان كوسيلة لنشر الثقافة العامة هناك .

٤ — عمل كافة التسهيلات الممكنة لسرعة نقل وصيانة المنتجات الزراعية الغضة ، كالفواكه والخضر إلى السودان والدعاية لتصريفها خصوصاً فى مواسم توافرها بمصر .

٥ — تبادل التفاهم مع حكومة السودان بشأن الإجراءات التى يحسن اتباعها للوقاية من الحشرات التى تصيب الفاكهة وغيرها المتبادل نقلها بين مصر والسودان ، ووضع نظام لذلك يكفل حمايتها لتسهيل التبادل التجارى بين القطرين ومن ذلك تعديل الاتفاق التجارى المبرم بين الحكومتين المصرية والسودانية فى عام ١٩٣٧ بشأن تنظيم أعمال الحجر الجمركى المعمول بها الآن . وذلك بأن يسمح للحكومة المصرية بإنشاء إدارة مكتب للحجر الزراعى ومحطة كاملة فى جمرك حلفا لتدخين الرسائل الزراعية الواردة من السودان عن طريق وادى حلفا ، وذلك لعدم توافر المعدات الكافية لدى حكومة السودان لضمان علاج الرسائل الزراعيـة المصابة التى

* قد أوفدت الوزارة الدكتور محمد بهجت الاخصائى بقسم البساتين لهذه المهمة .

يتطلب التشريع المصرى علاجها بالتدخين قبل دخولها إلى مصر طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩١٦

٦ — عقد مؤتمر زراعى سنوى فى السودان يمثل فيه الزراعيون فى وزارة الزراعة وغيرهم من موظفى الوزارات الأخرى على أن يكون برنامج أعماله شاملا لبحث الأعمال الزراعية الهامة فى السودان مع القيام برحلات فى أهم المناطق الزراعية السودانية .

٧ — إنشاء محطات زراعية دائمة فى السودان لإكثار بعض الحاصلات التى قد يعود من إكثارها هناك فائدة على مصر مثل قصب السكر الذى يثمر نباته هناك ليتيسر بذلك لمصر استنباط سلالات منتجة من هذا المحصول ، وكذا العمل على إكثار بعض أنواع الخضر التي تجود زراعتها فى السودان للانتفاع من إكثارها فى مصر .

٨ — يطلب إلى حكومة السودان تسهيل التحاق الأطباء البيطريين المصريين بخدمتها وذلك بالتجاوز عن القيود الموضوعة للسن واعتماد مؤهلاتهم المصرية .